الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

ماجستير ادارة الأعمال

حلقة بحث بعنوان

(العولمة المالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية)

إعداد الطالب : أمجد وليد الحسنية

إشراف الأستاذ الدكتور :محمد جودت ناصر

محتويات البحث

الفصل الاول : مدخل البحث

* مقدمة
* مشكلة البحث
* فرضيات البحث
* أهمية البحث
* أهداف البحث
* منهج الدراسة وخطة البحث

الفصل الثاني :العولمة المالية

المبحث الأول : مفاهيم حول العولمة المالية

* مفهوم العولمة المالية
* مؤشرات العولمة المالية
* العوامل المفسرة للعولمة المالية

المبحث الثاني: مزايا وعيوب العولمة

* مزايا العولمة المالية
* عيوب ومخاطر العولمة المالية
* الإجراءات اللازمة للاستفادة من العولمة المالية

الفصل الثالث: الأزمة المترتبة على العولمة

المبحث الأول : مفهوم الأزمة المالية وتصنيفها

* تعريف الأزمة المالية
* تصنيف الأزمة المالية

المبحث الثاني :

أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا

التوصيات

الهوامش

المراجع

مقدمة

شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبشكل أكثر تحديدا عقد التسعينات العديد من التغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة في آثارها وتوجهاتها المستقبلية، فالاقتصاد العالمي تحول إلى قرية صغيرة متنافسة الأطراف بفعل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وأصبح العالم سوقا واحدا لكل المتعاملين الدوليين، وأصبح الفاعلون في السوق العالمي ليس فقط الدول والحكومات بل منظمات عالمية وشركات متعددة الجنسيات وتكتلات اقتصادية وأسواق مالية، ومع تبني أكثرية دول العالم للاقتصاد والسوق الحر، رفعت كل الحواجز والقيود مما ساعد على عولمة النشاط الاقتصادي الذي أدى إلى تطور حجم التدفقات المالية والنقدية من بلد إلى آخر، وهذا ما يعرف بالعولمة المالية.

**مشكلة البحث

أمام ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي ورقمي الذي أثر على سرعة المعاملات الدولية وانتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة حجم التداول الدولي للنقد والأموال الأجنبية ومن هذا المنطلق تنعكس مشكلة البحث من خلال الأسئلة التالية :
ما هو حجم التداول في العملات والأموال الأجنبية أمام ما يشهده العالم المتقدم من تطور تكنولوجي هائل وكيف للدول النامية أن تستفيد من حجم هذا التداول وما هو أخطاره؟

ما هي العولمة المالية؟ ومن المتسبب فيها؟

-ما هي مكاسب ومخاطر العولمة المالية؟**

**ما هي إجراءات الاستفادة العولمة المالية؟

-ما هي الأزمات المترتبة عنها وكيف يمكن الاستفادة منها؟**

**فرضيات البحث:

على ضوء الإشكالية يمكن صياغة الفرضيتان التاليتان :

1- يعود تطور العولمة المالية إلى زيادة المعاملات الدولية بسرعة كبيرة وخاصة مع التطور التكنولوجي الذي يعرفه العالم.**

**2- هناك علاقة ذات تأثير واضح بين العولمة المالية واقتصاديات الدول النامية**

 **أهميةالبحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النواحي التالية:**

**1-أهمية العولمة المالية وتأثيرها على المجالات كافة سواء كانت على المجالات العلمية أو على مستوى المجتمع ككل .**

**2-أثر العولمة الواضح والتأثير المباشر على اقتصاديات الدول النامية .**

**3-أيضا تنبع أهمية هذا البحث من أهمية القيادة الادارية والدور الذي يلعبه المدراء وخاصة المدراء الماليين للوقوف على اثارها وتقديم التسهيلات للاستفادة من مزاياها والحد من عيوبها .**

 **أهداف البحث:
 1- التعرف على العولمة المالية ومن المتسبب فيها**

**2- التعرف على مزايا العولمة ومخاطرها وإجراءات الاستفادة منها**

**3- التعرف على اهم التطورات في العولمة**

**4- التعرف على اهم الازمات المترتبة على العولمة

منهج الدراسة وخطة البحث:

اعتمدنا في البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي الذي يهتم بجمع البيانات والمعلومات وتنظيمها بشكل تسلسلي يوضح أساسا المفاهيم المتعلقة بالعولمة المالية وأهم تطوراتها.

إن موضوع العولمة المالية متشعب وضخم لا يمكن التحدث عليه في بحث بسيط لكن حاولنا تقديم بعض المفاهيم حول العولمة المالية.وقد تم تقسيم البحث إلى فصلين :**

**الأول : مفاهيم عامة حول العولمة المالية ومخاطرها ومزاياها وإجراءات الاستفادة منها.

الثاني : الأزمة المالية المترتبة عن العولمة المالية**

**الفصل الثاني : العولمة المالية مخاطرها ومزاياها وإجراءات الاستفادة منها.

المبحث الأول: مفاهيم حول العولمة المالية.

تعتبر العولمة ظاهرة شمولية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، إلا إن عقد التسعينات ابرز ميلاد ما يمكن أن نسميه بالعولمة المالية حيث زادت رؤوس الأموال الدولية بمعدلات تفوق الكثير معدلات نمو التجارة، وعليه سوف يتم التطرق إلا المطالب التالية**

**أولاً: مفهوم العولمة المالية.

يقول الاقتصادي الأمريكي هيلان راي (Helen Ray) " أن العولمة المالية هي الانخفاض في تكاليف المعاملات الدولية، وإنها زيادة تدفق رؤوس الأموال بين الدول."(1)
وتعرف أيضا بأنها" الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي الذي أدى إلى إلغاء القيود على حركة الأموال إلى أسواق المال العالمية ً(2)ويذهب البعض إلى تعريفها بأنها الظاهرة التي تطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أنها عرفت انتشار كبير بمجيء نظام تقويم أسعار الصرف، وإزالة الحدود والقوانين الردعية للنظام المالي على المستوى الداخلي والخارجي.
من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن العولمة المالية هي النمو السريع في المبادلات المالية الدولية عن طريق زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء أسواق مالية عالمية تتدفق فيها الأموال بين الدول.

ثانياً: مؤشرات العولمة المالية.

يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما:(3)

المؤشر الأول: تطور المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة حيث تشير البيانات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي هذه الدول في عام 1980 ،بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، وعلى ما يزيد عن 200% في فرنسا وإيطاليا وكندا في نفس العام.

المؤشر الثاني: تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصائيات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي قد ارتفعت إلى 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينيات وإلى 1.2 تريليون دولار أمريكي سنة 1995 وهو ما يزيد عن 8.4 % من الاحتياطات الدولية لجميع بلدان العالم.

ثالثاً: العوامل المفسرة للعولمة المالية.

يمكن إيجاز العوامل التي أدت إلى ظهور العولمة المالية كما يلي(4)

1- صعوبة الاختلالات وعدم الاستقرار في الاقتصاد العالمي:
أدى ظهور العجز والفائض في ميزان الصفقات الجارية للكثير من الدول إلى توزيع حركة رؤوس الأموال بين الدول من خلال عمليات التحويل الدولية للادخار، ولقد عرفت التدفقات النقدية ثلاث مراحل أساسية:

- ازداد نشاط حركة الأموال مسار شمال – جنوب نتيجةالصدمتين البتروليتين (1974-1978(

- ظهور أزمة المديونية للبلدان النامية (1982-1983) حيث أصبحت حركة الأموال متوقفة بسبب ضعف اقتصاديات الدول النامية وارتفاع معدلات أسعار الفائدة والدولار مما رفع من أعباء خدمة ديونها فأصبح المسار الجديد شمال – شمال بحيث اتجهت الأموال إلى اليابان وأوربا لتمويل العجز الكبير للولايات المتحدة.

2- التحرير المالي:
التحرير المالي هو انسحاب الحكومة بصفة جزئية أو كلية من الإدارة المباشرة للنظام المالي وفسحها المجال لدخول وخروج رؤوس الأموال بيعا وشراء بين الأفراد المقيمين وغير المقيمين بأسعار تتحدد عن طريق السوق، وهذا مما سمح بزيادة التدفقات لرؤوس الأموال عبر الحدود وسرعة انسيابها بين سوق وآخر بشكل وثيق مع سياسة التحرير المالي الداخلي والخارجي.

3- ظهور الأدوات المالية:

تكرست العولمة المالية بظهور الأدوات المالية الجديدة التي استقطبت المستثمرين مثل المبادلات والخيارات والعقود المستقبلية، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية التي تداول في الأسواق المالية، وهي الأسهم والسندات.

4- الأموال:

إن الحركة الدائمة لرؤوس الأموال الباحثة عن الربح على الصعيد العالمي تعكس وجود كتلة كبيرة من الفوائض الادخارية غير المستثمرة، فأصبح من الضروري البحث عن منافذ لاستثمارها، فراحت تبحث عن فرص استثمارية على الصعيد الدولي، مما لو بقيت في الداخل أو مستثمرة بمعدلات ربحية متدنية في الدول المصدرة لهذه الأموال.

5-التقدم التكنولوجي:

يتكامل هذا العامل مع سابقيه في الدور الذي تلعبه شبكات الاتصال ونقل المعلومات التي يتبعها التقدم التقني الهائل، حيث ساهم في دمج وربط الأسواق المالية من حيث المكان (الارتباط بفضل الشبكات عن طريق الحوار)، ووحدة الزمان(العمل باستمرار 24/24 ساعة؛ الأسواق المالية المتواجدة بالشرق الأقصى وأوربا وأمريكا) إضافة إلى ذلك، تقدم الشبكات للوسطاء الماليين المعلومات مما يسمح لهم بإجراء المقارنات لاختيار أفضل العملاء.

المبحث الثاني: مزايا وعيوب العولمة المالية.

أولاً : مزايا العولمة المالية(5 )

يرى أنصار العولمة المالية أنها تحقق عديد من المزايا يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1- بالنسبة للدول النامية:

يمكن الانفتاح المالي للدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية للحصول على ما تحتاجه من أموال لسد الفجوة التي تعنيها موردها المحلية، بمعنى آخر فإنها تعوض عدم كفاية الادخار المحلي، ففي آسيا أدى التدفق المالي الناتج عن الأسواق الناشئة إلى غاية الأزمة الآسيوية 1997 بتعويض نقص الادخار المحلي حيث كان يقارب فيها المعدل الوطني للادخار 30%

- تسمح حركة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمحافظ الأوراق المالية بالتنويع وتوزيع أفضل للمخاطر بين الدول، فالاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ المالية تسمح بالابتعاد على القروض المصرفية التجارية، وبالتالي الحد من زيادة حجم الديون الخارجية.

- تخفيض تكلفة التمويل بسبب المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين.

- ساعدت الاستثمارات الأجنبية على تحويل التكنولوجيا واكتساب اليد العاملة المهارات والخبرات وفنون الإدارة والتنظيم.

- توفير رؤوس الأموال الضرورية لدعم النشاط الإنتاجي والصناعي للمؤسسات المحلية عن طريق المؤسسات العابرة، حيث وصلت استثماراتها عام 1999 إلى 3.4 بليون دولار موزعة بين 449000 فرع أجنبي.**

**2- بالنسبة للدول المتقدمة:

سمحت العولمة المالية للدول المتقدمة (المصدر لرؤوس الأموال)، بخلق فرص استثمارية واسعة وأكثر ربحية أمام فوائضها المتراكمة، حيث توفر لهم هذه الاستثمارات ضمانات وتنويعا ضد المخاطرة من خلال تنويع الأدوات المالية.

ثانياً: مخاطر العولمة المالية.

يمكن إيجاز مخاطر العولمة المالية في النقاط التالية:

1- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية
تتعلق هذه المخاطر خصوصا بالتدفقات القصيرة الأجل، فشل استثمارات الحافظة المالية، فإن المستثمرين الأجانب يقومون بتجديد مستمر لمحفظهم المالية للأصول الدولية، وذلك بسبب الربحية والحماية من المخاطر، لذلك تؤدي إلى حدوث تذبذب معين للأصول للمستثمرين الدوليين

2- الخطر النظامي**

**يحدث الخطر النظامي عندما يتسبب عجز هيئة عامة أو مجموعة من الهيئات في الإفلاس للهيئات الأخرى من خلال أثر العدوى وتحدث حالة انقطاع خطيرة في قلب النظام المصرفي المالي
ويرتبط الخطر النظامي في الميدان المالي بظاهرتين هما:

- عملية العدوى من سوق مالي لآخر

- خطر انعدام السيولة

وتعد كل من أزمة المكسيك والأزمة الآسيوية 1997 مقالا لمفهوم الخطر النظامي الذي كان سببه هيئات الإقراض.

3- مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة:

مع حدوث النمو التدريجي لصناديق المضاربة منذ السبعينيات عقب انهيار نظام بروتن وودز إلى نظام تعويم أسعار الصرف، الذي أدى توسيع نشاط المضاربات على العملة بشكل كبير، ففي نهاية 1997 كان هناك حوالي 3000 صندوق مجازفة، أغلبيتها أمريكي التي وصلت ومجوداتها إلى 200 مليار فبالنسبة لحالة البلدان النامية، لا يمكن الإفلات من قبضة المضاربين، والدليل على ذلك أن عملتها الوطنية والأوراق المتداولة في بصورتها تتعرض إلى هجمات المضاربين.**

**4- مخاطر هروب الأموال الوطنية:
يعني بهروب الأموال الوطنية إلى الخارج هو استعمال جزء هام من المدخرات الوطنية للخارج في عدة مجالات، فجزء منها قد يستثمر في الأصول المالية و بعض منها يتوجه للاستثمار في الأصول العقارية والجزء الآخر يذهب إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، كما أن قسما منها يودع في البنوك والمؤسسات المالية.
والسؤال يبقى مطروح في الدول النامية: كيف أن جزء من مدخراتها يستعمل للخارج وهي في حالة عجز كبير في ميزان مدفوعاتها ومن ديون ضخمة.

5- مخاطر دخول الأموال القذرة (تبييض الأموال)
تعرف ظاهرة تبييض الأموال على أنها توظيف رؤوس الأموال ذات مصادر غير مشروعة قانونيا في النظام المالي والمصرفي مثل أرباح تجارة المخدرات وتهريب الأسلحة والموارد المحظورة، فيشير تقرير أنه تقدر المبالغ المبيضة مثلا من طرف كبار تجار المخدرات إلى نحو العديد من مئات المليارات من الدولارات في السنة.
وفي الحقيقة مع اندماج الأسواق المالية للبلدان النامية في الأسواق العالمية أصبحت البلدان النامية ملاذا لهروب كميات كبيرة من الأموال القذرة لتدعيم حجم احتياطاتها الدولية و لخدمة أعباء الديون الخارجية و تمويل احتياجات التجارة الخارجية.

6-- المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية للاستثمارات الأجنبية :
و تختص هذه المخاطر خاصة بالاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل مثل استثمارات الحافظة المالية، و التي يقوم المستثمرون الدوليون الكبار بتجديدها وتعديلها نتيجة للتقلبات الفجائية الناتجة عن الادخار الدولي، فاستثمار الحافظة المالية يتميز بالسرعة و النمو من سوق مالي إلى آخر بصورة فجائية، وتسمى هذه التدفقات بالتدفقات الساخنة فهي تدخل بسرعة و تخرج بسرعة و بلغت الأرقام التي أشار إليها الاستثمار العالمي عام 1998 إلى درجة التقلب في استثمار الحافظة المالية يصل إلى 0.43 في حين قدر بـ 0.35 بالنسبة إلى الاستثمار المباشر

ثالثاً: الإجراءات اللازمة للاستفادة من العولمة المالية. (6)

لا توجد الدول النامية في منزلة واحدة من التقدم والتنمية، وبسبب عدم وجود حلول شاملة، فإن المشاكل الداخلية التي على هذه الدول يجب أن تتخطاها لجني ثمار سياسة الانفتاح المالي وجذب الاستثمارات الأجنبية ومن ضمنها ما يلي:

1- وضع ضريبة عالمية
اقترح البروفيسور Tobin Jammes في عام 1972، المتحصل على جائزة نوبل ضريبة عالمية للحد من عمليات المضاربة في صفقات العملات الأجنبية القصيرة الأمد، وهي ضريبة طوبن، والتي تؤدي إلى تخفيض حجم الهزات الناتجة عن تحركات نقدية ضخمة، وقد قدرها توبن 0.25% على العمليات النقدية وهذه الضريبة في الواقع تهدف إلى تحقيق غرض مزدوج:

- إن تحديد وحصر حركة رؤوس الأموال سيسمح بتعزيز السلطات الوطنية في صياغة السياسة المالية والسياسة الاقتصادية الكلية.

- يهدف هذا الرسم إلى معاقبة المضاربة لأجل قصير جدا ولكن لا يجب أن يوقف حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل المستقرة نوعا ما والممولة للاستثمارات، كما أنها تؤدي إلى تقليص تذبذب أسعار الصرف.

من المؤكد أنه لا يمكن حل جميع المشاكل المتعلقة بالتمويل العالمي بفرض ضريبة طوبن، ولكن يمكن تخدم كخطوة أولى نحو تطوير نظام مالي عالمي أكثر استقرارا.
2-ضريبة الدفع عبر الحدود :
تم وضع آلية أخرى مشابهة لفكرة ضريبة طوبن من قبل رودي دونيش الذي اقترح أنه حتى من غير اتفاقية عالمية يمكن لضريبة دفع عبر الحدود أن تعمد من قبل كل دولة وأن تساعد على إخضاع تدفق الرساميل للقوانين المحلية من دون أن تؤثر على استثمارات رؤوس الأموال، حيث أنه يتم فرض ضريبة بنسبة 0.25% على عملية بيع وشراء للعملة الأجنبية وعلى كل عملية بيع وشراء للعملة الأجنبية وعلى كل عملية دفع عبر الحدود.

3-الضريبة على الأرباح القصيرة الأمد
جرى مؤخرا تقديم اقتراحين بديلين هامين لخفض عمليات المضاربة بالعملة، فاقترح ميليتس فرض ضريبة بنسبة 100% على أرباح العملات الأجنبية في الوضعية التي تقل مدتها عن سنة، بينما يجب عدم تقديم أية إعفاءات ضريبية على الخسارة، وبصورة مشابهة في حالة الاتجار بالأسهم،و اقترح وان داقيت فرض ضريبة بنسبة 100% على بيع الأسهم والأدوات المالية المشتقة التي مر على حيازتها أقل من سنة.

4- استقرار السياسة الاقتصادية الكلية:" يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ، شرطا ضروريا لاستفادة من الإمكانات التي تتيحها عولمة الاقتصاد، في عقد التسعينيات اتجهت الحصة الكبرى للاستثمارات الأجنبية إلى الدول الصناعية الكبرى، وبلغت 75% كمتوسط.

5- تدعيم القطاع المالي: إن مقاومة التدفقات المالية الفجائية الخارجية، ترتبط بسلامة القطاع المالي والبنكي وأهمية رفع كفاءة الاقتصاد.**

**.

الفصل الثالث: الأزمة المالية المترتبة عن العولمة المالية.**

**تولدت على العولمة المالية بمختلف مظاهرها العديد من الآثار والتي يمكن تلخيصها في مايلي:

المبحث الأول: مفهوم الأزمة المالية وتصنيفها.

أولاً: تعريف الأزمة المالية.(7)
يمكن تعريفها على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية، حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك اعتمادات الودائع المصرفية، معدل الصرف

ثانياً: تصنيف الأزمة المالية[8]

1-أزمة النقد الأجنبي
تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاتها أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.

2- الأزمة المصرفية
تحدث الأزمات المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من إحدى البنوك أو إحقاق البنوك في إيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل.

3- أزمة الديون
تحدث هذه الأزمة عندما يتوقف المقرض على التسديد أو عندما يتوقع المقرضون أن التوقف على السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون على تقديم قروض جديدة.

المبحث الثاني: أزمة المكسيك وأزمة جنوب شرق آسيا المالية.

أولاً: أزمة المكسيك 1994(9)

لقد ظهرت المكسيك في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة للاستثمار مثالية للأجانب وخاصة بعد انضمامها إلى منظمة الأوبك وانخفاض معدل التضخم إلى 6.5% بعد ما كان 14% ،وهذا ما أدى إلى بعض الإصلاحات في خوصصة المؤسسات، ورفع القيود على التجارة الخارجية وإصلاحات في السياسة المالية، وهذا ما زاد من حجم تدفق الأموال الخارجية والأجنبية وتزامن زيادة واردات المكسيك، ونتج ذلك عجز في ميزان المدفوعات بـ: 30 مليون دولار ونتيجة لهذه المؤشرات اضطرت إلى الرفع المتزايد لأسعار الفائدة من أجل دعم العملة المكسيكية (البيسو)، لكن بمجرد تقويم العملة، انخفضت قيمة البيسو وزادت مديونية المكسيك، وهذا تطلب إعادة هيكلة استعجاليه من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لحل الأزمة.

ثانياً: أزمة جنوب شرق آسيا.

شهدت الأسواق المالية لدول جنوب شرق آسيا (النمور الآسيوية) انهيار كبير منذ يوم الاثنين والذي أطلق عليه بيوم الإثنين المجنون حيث ابتدأت الأزمة من تايلندا ثم انتشرت إلى بقية دول المنطقة حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد، فانخفض مؤشر Hong Seng بنحو 1211 نقطة لأول مرة منذ أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة دون أن يكون متوقعا انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع بهذه الدرجة والسرعة نظرا لما تتمتع به اقتصاديات الدول المعنية من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة.**

**أولا: أسباب الأزمة

ومن بين أسباب أزمة جنوب شرق آسيا ما يلي:

- الانخفاض في قيمة Bhat العملة الوطنية التايلندية، بعد فترة من الاعتماد على نظام الصرف الثابت، وهذا ما حفز على الاقتراض الخارجي وعرض قطاع الأعمال والمال للمخاطر.

- فشل السلطات العامة من تقليل الضغوط التضخمية الجامحة والمتجسدة لمجالات العجز الواسع واضطرابات أسواق المال.

- ضعف الإشراف والرقابة الحكومية.

- التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى تايلندا وبقية دول المنطقة، وهذا بسبب التنافس وانخفاض معدلات الفائدة.

-انخفاض الدولار الأمريكي أدى إلى منافسة العملات الآسيوية وهذا مما أدى إلى درجة منافسة الدول الآسيوية في الأسواق العالمية.

-الاعتماد الكبير على التدفقات المالية من الخارج التي كانت في شكل قروض واستثمار أجنبي مباشر.

-الانخفاض الحاد في العملة المحلية.

ثانيا: انفجار الأزمة

لقد أعطى نظام سعر الصرف الثابت في بلدان جنوب شرق آسيا إحساسا بالأمن مما شجع هذه البلدان على إبرام ديون ضخمة مقومة بالدولار، وإضافة إلى هذا فإن صادرات هذه البلدان كانت ضعيفة في منتصف السبعينيات بسبب ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني وقيام الصين بخفض قيمة عملتها في عام 1994، وقد انعكست تدفقات رؤوس الأموال الضخمة إلى الداخل وضعف الصادرات في اتساع عجز الحساب الجاري إضافة إلى قسم من التدفقات كان في صورة اقتراض قصير الأجل مما جعل هذه البلدان معرضة للصدمات الخارجية[31]. وبفعل عمليات المضاربة على سعر العملة وتدني الأرباح في أسواق الأسهم، اضطرت السلطات النقدية في تلك الأسواق إلى رفع سعر الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملة الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين الحائزين للدولار الأمريكي على تحويل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية، وعليه فقد ارتفعت أسعار الفائدة إلى حد 25% في تايلندا، 35% كوريا، مما اضطر بالمستثمرين في هذه الأسواق إلى التخلي على الأوراق المالية وإيداع قيمتها في البنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، مما نتج عنه زيادة المعروض في الأوراق المالية في السوق دون أن يقابله طلبات شراء وهذا ما أدى إلى انخفاض شديد في أسعار الأسهم وصل إلى 25% و 50% من الأسعار السائدة في السوق، وانفجرت الأزمة في تايلندا بعد هجوم الباهت (BAHT) التايلندي في 1997 من خلال ستة أفراد من تجار العملة في بانكوك بالمضاربة على خفض قيمته، وفي أعقاب هذه الأزمة انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية نحو جمهورية اللاوس بنسبة 91% ثم انتقلت هذه الأزمة إلى كمبوديا حيث انخفضت قيمة عملتها (الريا الكموبدي)(10)**

**التوصيات:**

**يوصي الباحث بما يلي :**

1. **ضرورة تدخل الدخل الدولة في الرقابة على أسعار الصرف وذلك يمكنها من الاستفادة من ايجابيات العولمة**
2. **وضع قوانين يتم بموجبها تحديد الحد الأدنى والأعلى من حجم التداول النقدي الأجنبي بالموازاة مع الإنتاج السلعي والخدمي وذلك لتجنب أزمتي الكساد والتضخم**

**الهوامش:**

**(1)-** Helen ray ,globalisation financier ,2003,p:1 in site [www.princeton.edu/hery](http://www.princeton.edu/hery) **(2)-** مصطفى جعوان،النظام المصرفي الجزائري اشكالية الاندماج المصرفي في النظام المصرفي العالمي،مذكرة صمن متطلبات الماجيستر ،قسم العلوم التجارية ،تبسة،2005،ص:51.

 (3)- عبد المطلب عبد المجيد ،العولمة الاقتصادية ،الدار الجامعية ،2006،ص:49،50

 (4)- سنع كقالجيث،عولمة المال، ترجمة: رياض حسن، دار الفرابي، 2001، ص:57.

 (5)- سنع كقالجيث, المرجع السابق نفسه ,ص : 232

 (6)- الرجع السابق نفسه, ص 233

 (7)- مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2002، ص:06.

 (8)-المرجع السابق نفسه ,ص :8

 (9)- سنع كقالجيت ،مرجع سابق ،ص:77.

 (10)- ظفار أحمد، تأثير الأزمة المالية على كمبوديا واللاوس، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العد3، ص43.

المراجع

**1--** Helen ray ,globalisation financier ,2003,p:1 in site [www.princeton.edu/hery](http://www.princeton.edu/hery)

2-جعوان، مصطفى ،النظام المصرفي الجزائري اشكالية الاندماج المصرفي في النظام المصرفي العالمي،مذكرة صمن متطلبات الماجيستر ،قسم العلوم التجارية ،تبسة،2005.

3- عبد المجيد، عبد المطلب ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد بعد 11 سبتمبر، القاهرة: مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، 2003.

4- كقالجيث،سنع ،عولمة المال، ترجمة: رياض حسن، دار الفرابي، 2001

5- أحمد، ظفار ، تأثير الأزمة المالية على كمبوديا واللاوس، مجلة التمويل والتنمية، المجلد 36، العد3.